

Distr.: General
18 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٣١ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

التقرير المرحلي الثالث عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية
الدولية للقطاع العام
تقرير الأمين العام

موجز

وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٦٠/٢٨٣، على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعرض بيانات الأمم المتحدة المالية، وفي الوقت نفسه، تتهياً منظومة الأمم المتحدة ككل لاعتمادها.

وستستخدم هذه المعايير المحاسبية كأساس لعرض بيانات المنظمة المالية، لكن تطبيقها ليس مجرد مشروع محاسبي؛ بل يلزم في سياق وضع السياسات المحاسبية التي تتطابق وهذه المعايير، تغيير الإجراءات وتفاصيل الأعمال والتعليمات ذات الصلة، ووضع إطار الضوابط الذي تقوم عليه المحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية. وسيثمر ذلك عن تغيير جذري في المنظمة يؤثر في طريقة الاضطلاع بالأعمال وفي إدارة الشؤون فيها بشكل عام. وأقر بأن الاحتياجات الهائلة اللازم تلبيتها في مجال المعلومات لإصدار بيانات مالية تتطابق والمعايير المذكورة، تستدعي إحداث تغيير في نظام المعلوماتية الراسخ المستخدم في المنظومة عالمياً.

* A/65/150.



وقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريرين مرحليين عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، غطى أولهما (A/62/806) الفترة الممتدة بين آب/أغسطس ٢٠٠٦ وآذار/مارس ٢٠٠٨، وثانيهما (A/64/355) الفترة الممتدة بين ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويعرض هذا التقرير بالتفصيل الأنشطة التي اضطلع بها لتطبيق هذه المعايير، في الفترة الممتدة بين ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠، ويتضمن فروعاً منفصلة تبين التقدم المحرز في هذا الشأن على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل وفي منظمة الأمم المتحدة نفسها.

يُطلب من الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - أنشطة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد منظومة الأمم المتحدة
٦	ألف - لمحة عامة
٧	باء - إدارة المشروع وتنظيمه وميزانيته على صعيد المنظومة
٨	جيم - السياسات والتوجيهات المحاسبية المتطابقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ..
٩	دال - تقديم المعلومات والتدريب
١١	هاء - التقدم الذي أحرزته منظمات منظومة الأمم المتحدة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
١٣	ثالثا - اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة
١٣	ألف - لمحة عامة
١٤	باء - إدارة المشروع وتنظيمه
١٥	جيم - أنشطة فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ..
٢٠	دال - التعاون مع القيمين على مشروع أو موجا
٢١	هاء - تقديم المعلومات والتدريب
٢٣	واو - مستوى النفقات
٢٤	رابعا - الإجراءات التي ينبغي للجمعية العامة اتخاذها

المرفق

٢٥	منظمات الأمم المتحدة: التواريخ التي حددتها لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما كانت عليه حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠
----	--

أولا - مقدمة

١ - أصدرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، المسؤولة عن مواءمة طرائق العمل على صعيد المنظومة ككل، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، توصية بارزة دعت فيها منظمات منظومة الأمم المتحدة إلى الكف عن استخدام المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، التي وُضعت داخليا لعرض البيانات المالية، والبدء باستخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأضحى أصحاب الشأن في هذه المنظمات يدركون على نطاق واسع أن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة ما عادت تواكب التغيرات السريعة التي يشهدها قطاع المحاسبة على الصعيد الدولي، وأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي جاءت ثمة لجهود بذلتها جهات مستقلة باتباعها الأصول الواجبة على نحو دقيق، وافقت عليها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية كأفضل طريقة دولية للمحاسبة وإعداد التقارير المالية، وهي تحسن التقارير المالية داخل منظومة الأمم المتحدة، من حيث النوعية وإمكانية مقارنتها، وموثوقيتها. وأوصت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بأن تعتمد كل منظمات منظومة الأمم المتحدة هذه المعايير في تاريخ لا يتجاوز عام ٢٠١٠.

٢ - وفي عام ٢٠٠٦، أقرت اللجنة الإدارية مشروعا لتنفيذه على صعيد المنظومة شاركت في تمويله منظمات المنظومة للمساعدة على اعتماد إطار من السياسات المتسقة المتطابقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولمعالجة المشاكل المشتركة التي تواجهها هذه المنظمات، بتكاليف أقل. وأقر هذا المشروع بصفة أولية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، لكن تم تمديده حتى عام ٢٠١١. وبنهاية عام ٢٠٠٧، كان الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة قد أعد قائمة بالسياسات والمبادئ التوجيهية المتطابقة مع المعايير المذكورة والتي وافقت عليها هذه المنظمات، لتشكيل قاعدة صلبة من أجل تيسير مواءمة التقارير المالية المتطابقة مع هذه المعايير على صعيد منظومة الأمم المتحدة كلها. وفي عام ٢٠٠٩، أُعد برنامج من ١٨ حلقة تدريبية كدعم إضافي لمواءمة طرائق تطبيق هذه المعايير على صعيد المنظومة كلها.

٣ - وثمة مراجعة تجريها حاليا جهة خارجية لتحديد التوجيهات والطرائق الاستراتيجية اللازم اتباعها كي يتواصل الدعم على صعيد المنظومة لتطبيق هذه المعايير، بحيث تستخدم لإعداد ميزانية ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، حصل برنامج الأغذية العالمي من مراجعي الحسابات على رأي غير مشفوع بتحفظات بشأن بياناته المالية السنوية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهذه هي المرة الثانية التي يحصل فيها على مثل هذا الرأي. وهذا

البرنامج، الذي اعتمد المعايير المذكورة في عام ٢٠٠٨، هو حتى تاريخه المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي بدأت تطبق هذه المعايير بنجاح.

٥ - وما برحت سائر منظمات منظومة الأمم المتحدة تحرز تقدما في درب تطبيق هذه المعايير. غير أنه في ضوء اكتساب المزيد من الخبرة في مجال مواجهة التعقيدات التي ينطوي عليها تطبيقها، ثمة شكوك في مدى جاهزية منظمات منظومة الأمم المتحدة الأخرى على التقيد بالتاريخ المحدد لتطبيقها أي عام ٢٠١٠. وإدراكا منها لذلك، طلبت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى من هذه المنظمات إعادة النظر في التاريخ المذكور وتغييره إن اقتضى الأمر. فقام العديد من هذه المنظمات بذلك وغير هذه التواريخ في ضوء ما فرضته الظروف التي تستدعي إحداث تغييرات في النظم المعلوماتية والسياسات والإجراءات، وفي ضوء حجم الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها لإدخال التغييرات.

٦ - وفي الأمم المتحدة، أوصى الأمين العام في تقريره (A/60/846/Add.3) باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المنظمة بحلول عام ٢٠١٠؛ واقترح اعتماد هذه المعايير في سياق تدابير الإصلاح التي اقترح الأمين العام تنفيذها في المنظمة لجعلها أكثر قوة على الصعيد العالمي.

٧ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها ذي الصلة بهذا الموضوع (A/60/870) بأن تعتمد الأمم المتحدة هذه المعايير، لكنها ذكرت أنه يلزم أن تتزامن أنشطة اعتمادها مع تحقيق تقدم في مجال اعتماد نظام معلوماتية جديد في المنظمة. ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠ على أن تعتمد الأمم المتحدة هذه المعايير وعلى الموارد اللازمة لاعتمادها والاستعاضة عن النظم المعلوماتية الموجودة حاليا في المنظمة بجيل جديد من برمجيات تخطيط الموارد في المؤسسة.

٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قدم الأمين العام تقريره المرحلي الأول عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/62/806)، الذي حدد فيه عام ٢٠١١ تاريخا لاعتماد هذه المعايير؛ وتم تغيير هذا التاريخ ليصبح عام ٢٠١٢ في ضوء الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٩ من تقريرها (A/63/496). وذكر الأمين العام في تقريره المرحلي الثاني (A/64/355) أنه تم تغيير الاستراتيجية والإطار الزمني لاعتماد نظام أوموجا، وهو النظام الجديد الذي ستعتمده لتخطيط الموارد في المؤسسة، وبالتالي، فإن تاريخ إعداد بيانات المنظمة المالية الأولى المتطابقة بأكملها مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تغير ليصبح عام ٢٠١٤. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شهد مشروع اعتماد المعايير المذكورة تقدما هاما لبلوغ هذا الهدف، وذلك على صعيدي السياسات والتوجيهات

المحاسبية من جهة وأنشطة إدخال التغييرات اللازمة من جهة أخرى. وإضافة إلى ذلك، تشارك الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع الفريق المعني باعتماد نظام أو موحداً لتغيير تصميم هذا النظام بحيث يتطابق مع المعايير المذكورة.

٩ - ويعرض هذا التقرير معلومات مفصلة عن التقدم الذي شهدته عملية اعتماد المعايير المذكورة في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠. وترد في الفرع "ثانياً" منه تفاصيل عن الشوط الذي قطعه هذه العملية على صعيد المنظومة، وفي الفرع "ثالثاً" الشوط الذي قطعه في منظمة الأمم المتحدة. ويتضمن الفرع "رابعاً" عرضاً للإجراءات التي ينبغي للجمعية العامة اتخاذها.

ثانياً - أنشطة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد منظومة الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

١٠ - أقرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عام ٢٠٠٦ مشروعاً لأربع سنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٩) شاركت في تمويله منظمات منظومة الأمم المتحدة لدعم هذه المنظمات ومساعدتها وتوجيهها في مجال اعتماد وتطبيق هذه المعايير. وتقع على كاهل الفريق المعني بمشروع تطبيق هذه المعايير على صعيد المنظومة مسؤوليات معينة تشمل استحداث سياسات وتوجيهات محاسبية متوائمة على صعيد المنظومة، والتحقق من مدى التقدم الذي تحرزه المنظمات في مجال اعتماد هذه المعايير، وتبادل المعلومات بهذا الشأن ومن ضمنها الدروس التي استخلصتها الجهات التي كانت في طليعة من اعتمادها، والمساهمة في وضع المعايير الجديدة التي يُعدها المجلس المعني بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وتقديم معلومات عن هذه المعايير وإعداد المواد التدريبية عليها. وترد في الفروع التالية معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق المذكور على صعيد المنظومة منذ صدور التقرير المرحلي الأخير (A/64/355)، مشفوعة بمعلومات إضافية عن التوجه الاستراتيجي للمشروع.

١١ - وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير على صعيد المنظومة أعماله في المجالات التي حددتها له سابقاً اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وهي:

(أ) توفير الدعم لاجتماعات فرقة العمل واللجنة التوجيهية؛

(ب) إعداد ومتابعة ما يقدم إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والجمعية العامة

من تقارير مرحلية عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

- (ج) رسم أطر العمل واستحداث وسائل العمل التي تساعد على تبني نهج موحد لاعتماد هذه المعايير؛
- (د) التحضير لتنفيذ مشروع تطبيق هذه المعايير ودعم استعراض جهات خارجية له؛
- (هـ) تشكيل أفرقة عاملة متخصصة بشأن مسائل محددة لها علاقة بتطبيق هذه المعايير؛
- (و) متابعة ورصد أنشطة التدريب على هذه المعايير والمواد التدريبية على صعيد المنظومة؛
- (ز) التحقق من الأنشطة التي يضطلع بها المجلس المعني بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإعداد معلومات عن آخر المستجدات لتقديمها إلى فرقة العمل؛
- (ح) تقديم الدعم، لأغراض محددة، إلى منظمات منظومة الأمم المتحدة بشأن مجموعة متنوعة من المسائل العامة المتعلقة بهذه المعايير وبتطبيقها.

باء - إدارة المشروع وتنظيمه وميزانيته على صعيد المنظومة

- ١٢ - ينفذ مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة تحت إشراف اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. والفريق المعني بتنفيذ هذا المشروع مسؤول أمام لجنة توجيهية تضم في عضويتها ممثلين عن المنظمات التي تتخذ من نيويورك وجنيف وروما وفيينا مقراً لها. واللجنة التوجيهية بدورها مسؤولة أمام فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة التي هي مسؤولة أمام اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى عن طريق الشبكة المعنية بشؤون المالية والميزانية.
- ١٣ - وفي عام ٢٠٠٦، أقرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، لتنفيذ المشروع على صعيد المنظومة، ميزانية أولية لفترة السنوات الأربع (٢٠٠٦-٢٠٠٩). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، وافقت اللجنة على مواصلة تنفيذ المشروع على صعيد المنظومة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للإبقاء على النهج الموحد المتبع لتنفيذه على صعيد المنظومة ولمساعدة منظمات منظومة الأمم المتحدة عبر منحها فرصة تغيير التواريخ القصوى التي حددتها لتطبيق المعايير والتي تراوح الآن بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤.

- ١٤ - وتبلغ ميزانية هذا المشروع الحالية لفترة السنتين الآتية الذكر ما قدره ١,٣٣ مليون دولار، أي بانخفاض نسبته ٤٣ في المائة عن ميزانيته لفترة السنتين السابقة؛ وينجم هذا الانخفاض عن حجم العمل الذي تم تغييره وأقرته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وبما أن

الفريق المعني بتنفيذ هذا المشروع على صعيد المنظومة لم يزود بالعدد الكافي من الموظفين لجزء كبير من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، غُطيت كل الاحتياجات المالية لفترة السنتين الحالية من المبالغ المعتمدة للفترات السابقة التي لم تُنفق.

١٥ - وبناء على طلب اللجنة الحصول على معلومات عن طرائق مواصلة تنفيذ المشروع ما بعد عام ٢٠١١ وتغير احتياجات المنظمات التي تعمل على تطبيقه، تجري حالياً جهات خارجية استعراضاً له لتبيان التوجه الاستراتيجي والأنشطة والموارد اللازمة للتقدم في درب تنفيذه على صعيد المنظومة. وبانتظار صدور نتائج هذا الاستعراض، ما برح الفريق المعني بتنفيذ هذا المشروع على صعيد المنظومة يتابع أعماله في المجالات التي حددها اللجنة سابقاً.

جيم - السياسات والتوجيهات المحاسبية المتطابقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

التوجيهات المحاسبية

١٦ - وُضع في عام ٢٠٠٧ إطار موحد من السياسات لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة بشكل متسق. ومنذئذ والتركيز منصب على بلورة التوجيهات المتعلقة بأمور محددة لا بد من تليتها لتطبيق هذه المعايير. وأثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، أعد الفريق المعني بتنفيذ هذا المشروع على صعيد المنظومة ثلاث ورقات توجيهية بشأن جوانب معينة ذات صلة بطريقة حساب مستحقات الموظفين والمبالغ الواردة من الأنصبة المقررة والحقوق الممنوحة لاستخدام المباني بموجب ترتيبات مشتركة. وبحث فرقة العمل هذه الأوراق وأقرتها في الاجتماع الذي عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

الأفرقة العاملة المتخصصة

١٧ - في أيار/مايو ٢٠١٠، أنشأ الفريق المعني بتنفيذ المشروع على صعيد المنظومة، بمساهمة من فرقة العمل، خمسة أفرقة عاملة كل منها متخصصة بمسألة من المسائل المحددة المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وذلك في مجالات حساب مستحقات الموظفين، والكيانات التابعة لكيانات أخرى وتدمج بياناتها المالية معاً، والخدمات المشتركة، والحقوق الممنوحة لاستخدام المباني المتاحة بموجب ترتيبات مشتركة، والموجودات. وستحسن هذه الأفرقة العاملة مستوى فهم المنظمات لما يقتضيه اعتماد هذه المعايير وتيسير تبادل المعارف وأفضل الممارسات في هذا الشأن مع الفريق المذكور. وستشكل الأوراق الصادرة عن هذه الأفرقة إضافة مفيدة إلى مجموعة السياسات والتوجيهات الموجودة حالياً على صعيد المنظومة.

١٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٠، وافقت فرقة العمل على تبني نهج للتعامل مع التباين في السياسات المحاسبية بين المنظمات الناجم عن أوجه الاختلاف في أطرها التنظيمية والترتيبات المؤسسية السارية فيها، والمهام المسندة إليها لاعتماد المعايير وطرائقها في اعتمادها، ونماذج الأنشطة التي تضطلع بها، والبدائل التي يوفرها نظام المعايير هذا. والآلية التي يتوخى اتباعها للتعامل مع تنوع السياسات المحاسبية هذا تشمل وضع قاعدة مرجعية من السياسات والممارسات المتنوعة، والتحقق من التغيرات والعوامل التي تؤثر في هذا التنوع، واستحداث آليات على صعيد المنظومة لرفع مستوى التوافق بينها.

كيفية مشاركة المجلس المعني بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

١٩ - إن المجلس المعني بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هو الهيئة التي تتولى تطوير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإصدارها وتعديل المعايير الحالية وفق الحاجة. ويتولى الفريق المعني بتنفيذ المشروع على صعيد المنظومة مسؤولية عرض المسائل التي تهم منظومة الأمم المتحدة عرضاً دقيقاً عليه ونقل آخر المستجدات بشأن عمل المجلس إلى أعضاء فرقة العمل. وازدادت أنشطة المجلس أثناء عام ٢٠٠٩ وعلى الأخص أثناء النصف الثاني منه، حينما أنجز مشروعه المتمثل في "مطابقة" المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي/معايير المحاسبة الدولية، وذلك بإصداره أربعة معايير محاسبية جديدة من معايير القطاع العام. وفي الجزء الأول من عام ٢٠١٠، صب المجلس اهتمامه على وضع إطار مفاهيمي يمكن الاستناد إليه من أجل استحداث مجموعة المعايير في المستقبل. وفي هذه الفترة، واصل الفريق المعني بتنفيذ المشروع على صعيد المنظومة حضور اجتماعات المجلس كمراقب، عارضاً وجهات نظر منظومة الأمم المتحدة، ومضى في تزويد فرقة العمل بآخر المعلومات عن أنشطة المجلس.

دال - تقديم المعلومات والتدريب

اجتماعات فرقة العمل وتقاسم المعلومات

٢٠ - تعقد فرقة العمل ما معدله اجتماعان سنوياً؛ وعقدت في عام ٢٠١٠ اجتماعاً عن طريق الفيديو مع ٩ مواقع، والاجتماع القادم الذي سيكون وجهاً لوجه، ستنظمه منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في واشنطن، العاصمة. كما أن اللجنة التوجيهية التي تشرف على مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة تلتئم مرة على الأقل كل شهرين لبحث مسألة إدارة المشروع ومسائل تطبيق هذه المعايير. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الفريق المعني بتنفيذ المشروع على صعيد المنظومة دعمه التام للفرقة واللجنة،

فصاغ معلومات مختصرة ووثائق، وساعد في عملية صنع القرارات، وزود رئيس فرقة العمل بالدعم الفني والإداري. ويتولى هذا الفريق أيضا مسؤولية تقديم تقرير مرحلي كل ستة أشهر إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وجمع هذا الفريق من مختلف المنظمات معلومات ووثائق ومواد عن مسألة تطبيقها المعايير، مثل الأدلة المحاسبية، وجداول الحسابات، والصيغة المنقحة من النظام المالي والقواعد المالية، وأطلع أعضاء فرقة العمل عليها.

العمل مع مراجعي الحسابات الخارجيين

٢١ - يعتبر مراجعو الحسابات الخارجيون الذين تستعين بهم منظمات منظومة الأمم المتحدة من أصحاب الشأن البارزين في عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بُذلت على صعيد المنظومة وفي كل من المنظمات عبر المناقشات الثنائية، تبين للمنظمات أن ثمة حاجة إلى إطار يوجه طريقة تعاونها مع مراجعي الحسابات الخارجيين أثناء عملية تطبيق هذه المعايير، وذلك استنادا إلى الدروس التي استقتها المنظمات التي كانت رائدة في تطبيقها. ووضع هذا الفريق إطارا من هذا النوع يقوم على نجاح تجربة برنامج الأغذية العالمي على صعيد تعاونه مع مراجع الحسابات الخارجي الذي يعمل معه.

التدريب

٢٢ - كلفت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، سعيا منها لتوحيد النهج المتبع لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولتحقيق وفورات الحجم، الفريق المعني بمشروع تطبيق هذه المعايير على صعيد المنظومة بمهمة إنتاج مجموعة شاملة من مواد التدريب على المعايير المذكورة. إلا أن نضوب الموارد المتاحة له في نهاية عام ٢٠٠٨ دفع فرقة العمل المعنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة إلى تسلم زمام المشروع، فأُنجزته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وزودت منظمات منظومة الأمم المتحدة بمجموعة مواد التدريب على المعايير المذكورة والبالغة ١٨ مادة، من بينها ٧ دروس تدريبية عن طريق الإنترنت و ١١ درسا تدريبيا تحت إشراف مدرسين.

٢٣ - والدروس التدريبية السبعة التي تقدم عن طريق الإنترنت هي دروس يتحكم بها متلقوها وفقا لمشيئته والغرض منها التوعية بمبادئ المعايير الآتية الذكر وتوفير التدريب على معلومات يستفاد منها على الصعيد العملي. وتم توفير هذه الدروس في ثلاثة أطر هي الإنترنت والأقراص المدمجة وبرمجيات إدارة التعلم (LMS). وشملت الدروس التدريبية المقدمة

تحت إشراف مدرسين عرض إيضاحات حية على الشاشة، وأمثلة خاصة بالتحديد بمنظومة الأمم المتحدة، ومبادئ توجيهية تعليمية، وعمليات تقييم للدروس بعد انتهائها.

٢٤ - أما الدروس التدريبية الأحد عشر التي يشرف عليها مدرسون والمقرر أن تجري في قاعات تدريس عادية، فهي توفر التدريب النظري على المستويين المتوسط والمتقدم. وفي سياق المشروع، تلقى الفريق المعني بتطبيق المعايير في الأمم المتحدة الدعم من الخبراء الاستشاريين الذين يستعان بهم بموجب عقود في منظومة الأمم المتحدة ككل، ومن الفريق المعني بتنفيذ المشروع على صعيد المنظومة، ومن فريق استشاري بشأن التدريب على صعيد منظومة الأمم المتحدة وأعضاء الفريق المعني بتطبيق هذه المعايير في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجهات أخرى أعضاء في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢٥ - ومنذ الشروع في توفير هذه الدروس للمنظمات، عولجت على صعيد المنظومة مشاكل تكنولوجية قليلة، عند بروزها، لذلك يجري العمل حالياً لإبرام عقد لصيانة المعدات التكنولوجية لتوفير الدعم التكنولوجي أثناء السنوات القادمة.

هاء - التقدم الذي أحرزته منظمات منظومة الأمم المتحدة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تغيير تواريخ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٦ - لكي تنجح المنظمات في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من عام ٢٠١٠، ينبغي أن تكون كل سياساتها وإجراءاتها ونظمها جاهزة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ونظراً للفترة الزمنية الطويلة التي يقتضيها تغيير هذه السياسات والإجراءات والنظم، لا بد من أن تكون معظم المنظمات قد خطت أهم الخطوات المتعلقة بتطبيق هذه المعايير، مثل الموافقة على ميزانية عملية تطبيقها، وإعداد خطط مفصلة عن مشروع تطبيقها، وتقدير التغييرات اللازم إدخالها على النظم المعلوماتية، وذلك قبل سنتين على الأقل من التاريخ الذي حددته لاعتمادها.

٢٧ - وفي عام ٢٠٠٨، بدأ يُشك في ما إذا كانت بعض المنظمات ستكون جاهزة لاعتماد المعايير المذكورة بحلول عام ٢٠١٠، إذ اتضح حينئذ أن بعضها لم يتخذ بعد الخطوات الأهم في هذا المجال وأُطلعت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على ذلك. وقامت اللجنة في الاجتماع الذي عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بحث المنظمات على اتخاذ الخطوات اللازمة للتقيد بالتاريخ المحدد لتطبيق هذه المعايير أي عام ٢٠١٠، إن أمكنها ذلك، أو إن اقتضى الأمر تغييره. وحتى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بلغ عدد المنظمات التي غيرت التاريخ الأصلي

الذي حددته لذلك ١١ منظمة؛ وانضمت إليها منظمتان إضافيتان بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفي ما يلي الأسباب الرئيسية الكامنة وراء إرجاء المنظمات تطبيق هذه المعايير:

- (أ) التأخر في الحصول على الموافقة على التمويل اللازم لاعتمادها؛
- (ب) ضرورة مواءمة الجداول الزمنية لاعتمادها مع الجداول الزمنية لاعتماد نظام تخطيط الموارد في المؤسسة المتصل بها؛
- (ج) إدراك أوسع لحجم وتعقد العمل الذي ينبغي الاضطلاع به، وذلك بعد تبين التعديلات اللازمة إدخالها على الإجراءات والنظم؛
- (د) مواجهة مشاكل في تعيين موظفين لتنفيذ المشروع واستبقائهم؛
- (هـ) تنفيذ إصلاحات أخرى في الوقت نفسه، مما يحد من قدرة الموظفين على التركيز على المسائل المتعلقة بتطبيق هذه المعايير.

٢٨ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قامت أربع منظمات من المنظمات التي كانت قد أرجأت سابقاً اعتماد المعايير إلى عام ٢٠١١ بتغيير هذا التاريخ مجدداً ليصبح عام ٢٠١٢، ومنظمة واحدة كانت قد غيرته إلى عام ٢٠١٢ تعتزم تغييره إلى عام ٢٠١٤. وفي ضوء ذلك، تغير عدد المنظمات التي حددت عام اعتمادها المعايير المذكورة، ليصبح كالتالي:

٢٠١٠	ثماني منظمات
٢٠١١	منظمتان
٢٠١٢	تسع منظمات
٢٠١٤	منظمتان

٢٩ - وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالمنظمات والتواريخ التي حددتها لاعتماد المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام، على نحو ما كانت عليه في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

المسائل الشاملة لعدة منظمات بشأن تطبيق المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام

٣٠ - بينت فرقة العمل المعنية بتطبيق المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة عدة مسائل ذات صلة بتطبيق هذه المعايير شاملة للعديد من منظمات منظومة الأمم المتحدة، وبحثها وأبلغت عنها.

٣١ - ويشكل التدقيق في التغييرات التي يلزم إدخالها على النظم المعلوماتية مهمة شاقة، فهي تتداخل أحياناً مع اعتماد النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة، وبخاصة في

المنظمات الضخمة التي لها مكاتب في عدة أماكن. وإذا كان مشروعاً تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واعتماد نظام تخطيط الموارد في المؤسسة مترابطين، فإن من المحتمل أن تتأخر المنظمات لفترة طويلة في اعتماد المعايير وألا تتمكن من تحديد تواريخ نهائية لاعتمادها، إذ إن اعتمادها مرهون بتوافر التمويل لمشروع اعتماد نظام تخطيط الموارد في المؤسسة وإدارة هذا المشروع.

٣٢ - وغالبية المنظمات في المنظومة أصدرت خطط التدريب على المعايير وقدمت المعلومات المتعلقة بها. غير أن المشاكل القادمة التي ستعترضها تتعلق بالاستعانة بالخبراء الاستشاريين، وتكييف المواد التدريبية وفقاً لاحتياجات كل منها، وتوفير التدريب المباشر، وتحديد مواعيد التدريب لمختلف الأوساط المعنية في ضوء المواعيد المحددة لتطبيق المعايير.

٣٣ - ويتباين مستوى مشاركة مراجعي الحسابات الخارجيين في تطبيق المعايير تبايناً حاداً بين منظمة وأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ففي بعض الحالات، أعربت منظمات عن تقديرها العام للدعم الذي قدمه مراجعو الحسابات الداخليون في مجال المسائل المتعلقة بتطبيق هذه المعايير؛ والبعض الآخر أعرب عن قلقه إزاء عدم تلقيه أي رأي رسمي من مراجعي الحسابات الداخليين بشأن السياسات المحاسبية التي اقترحتها وعدم مبادرتهم إلى تقديم أي نهج بشأن خيارات تعتمد مرة واحدة، مثل تحديد الموارد اللازمة لاعتماد النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة.

ثالثاً - اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

٣٤ - بعد أن نظرت الجمعية العامة في التقرير المرحلي الثاني للأمين العام المتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة (A/64/355) والتوصيات المتصلة بهذا الموضوع التي تقدمت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/64/531)، أكدت في قرارها ٢٤٣/٦٤ أن نظام تخطيط الموارد في المؤسسة سيشكل الركيزة الأساسية لتطبيق الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مشددة على أن مشروع تطبيق هذه المعايير لا يزال مرهوناً بالتقدم المحرز في مجال اعتماد نظام أوموجا.

٣٥ - وتوقع التقرير المرحلي الأول المتعلق بمشروع أوموجا (A/64/380) تنفيذ المرحلة التجريبية من المشروع أثناء الربع الأخير من عام ٢٠١١ وأن يكون نظام تخطيط الموارد في المؤسسة جاهزاً للتشغيل التام على صعيد المنظومة بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وبالتالي، أصبح تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عام ٢٠١٤ بحيث يتم إصدار المجموعة

الأولى الكاملة من البيانات المالية المتطابقة مع هذه المعايير. وفي التقرير المرحلي الثاني المتعلق بمشروع أوموجا، أفاد المعنيون بالمشروع بأنه لم يطرأ أي تغيير على تواريخ اعتماده وفقا للاستراتيجية والجدول الزمني المعروضين في التقرير المرحلي الأول. وبناء على ذلك، ما زال التاريخ المعدل المحدد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على حاله، أي عام ٢٠١٤.

٣٦ - أما الآن وقد أصبحت تواريخ تطبيق المعايير واعتماد نظام أوموجا متزامنة، وعقب انتهاء الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة من إعداد المواد التدريبية الـ ١٨ على هذه المعايير، تحولت الجهود نحو إعداد قائمة شاملة بالسياسات المحاسبية المتطابقة مع هذه المعايير أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. كما أن الفريق المعني بتطبيق المعايير والفريق المعني باعتماد نظام أوموجا عملا عن كُتب على تصميم هذا النظام الذي بدأ بعملية وضع السياسات المتطابقة مع المعايير المذكورة موضع التطبيق. وتكثفت عمليات إدخال التغييرات، وبخاصة في مجالات تقديم المعلومات والتدريب في مجال هذه المعايير، مع تزايد عمليات الرصد التي تقوم بها اللجنة التوجيهية المعنية بتطبيق هذه المعايير للتقدم الذي يشهده تطبيقها.

باء - إدارة المشروع وتنظيمه

٣٧ - تمثل لجنة الأمم المتحدة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هيئة صنع القرار الرئيسية التي تعنى بالمسائل العامة المتعلقة بتطبيق هذه المعايير في الأمم المتحدة. وعلى نحو ما أفيد به في التقرير المرحلي الثاني المتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/64/355)، أعيد في عام ٢٠٠٩ التدقيق في نموذج إدارة مشروع تطبيق هذه المعايير وتقرر توسيع دور هذه اللجنة وعضويتها. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، انضم أيضا إلى عضوية اللجنة ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة. فأصبحت الأمانة العامة ممثلة على نطاق واسع فيها.

٣٨ - ووفرت اللجنة التوجيهية، في إطار المهام الإضافية التي أُسندت إليها، توجيهات صارمة إلى المعنيين بمشروع تطبيق هذه المعايير. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، عقدت شهريا اجتماعا عن طريق الفيديو، أما أول اجتماع مباشر عقدته فكان في حريف عام ٢٠٠٩. وأثناء الفترة المذكورة، نظرت اللجنة التوجيهية في عدة مسائل من بينها خطة العمل المتعلقة بتطبيق هذه المعايير، والخطة التدريبية على هذه المعايير، والمقترحات المقدمة بشأن عدد من الوثائق والاجتماعات لتوفير المعلومات، وبيان بالأعمال التي سيتولاها الخبراء الاستشاريون المقترح الاستعانة بهم لتطبيق هذه المعايير، والمشاريع المشتركة المتمثلة في تطبيق هذه المعايير واعتماد نظام أوموجا، وعدد من المقترحات العامة الواردة من الأفرقة العاملة التابعة لها.

٣٩ - وتم أيضا توسيع نطاق نموذج إدارة مشروع تطبيق هذه المعايير ليشمل إجراء استعراض دوري للتقدم الذي تحرزه اللجنة الإدارية في مجال اعتماد المعايير المذكورة؛ ومن المقرر إجراء الاستعراض القادم في خريف عام ٢٠١٠.

جيم - أنشطة فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٤٠ - ما برح فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يضطلع بالدور القيادي في مجال تلبية المنظمة لاحتياجات الانتقال إلى هذه المعايير، وحقق تقدما كبيرا على صعيد شرح المقترحات المقدمة بشأن السياسات المحاسبية المتطابقة مع هذه المعايير والمتعلقة بمسائل تخص الأمم المتحدة دون سواها، وحساب الترتيبات والسلع والخدمات العينية الممنوح الحق لاستخدامها، ومستحقات الموظفين، والأصول غير الملموسة، والمعلومات التي يقدمها كبار الموظفين الإداريين ومعاونوهم المباشرين، وعرض معلومات الميزانية في البيانات المالية؛ وتبيان المجالات التي يمكن أن تعتمد فيها تدريجيا المعايير المحاسبية المذكورة والمساعدة على إدخال التغييرات اللازمة على البيانات المالية؛ وصياغة بيان الأعمال التي سيتولاها الخبراء الاستشاريون المعنيون بتطبيق هذه المعايير؛ والعمل مع المسؤولين عن مشروع أوموجا لوضع جداول حسابات متطابقة مع هذه المعايير؛ وإعداد المواد التدريبية ووثائق المعلومات وتنفيذ أول مرحلة من التدريب على هذه المعايير في المنظمة.

٤١ - وشكّلت اللجنة التوجيهية أفرقة عاملة لتساعدها على تأدية ما عليها من مسؤوليات في إطار مشروع تطبيق المعايير المحاسبية للقطاع العام. ويتولى إدارة هذه الأفرقة العاملة فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي هو بدوره مسؤول أمام اللجنة التوجيهية عن تنفيذ أي مهام أو واجبات تفوض إلى هذه الأفرقة. ويتم اختيار أعضاء الأفرقة العاملة من مختلف المكاتب الممثلة في اللجنة ومن ذوي الخبرات في أي من المجالات التي تعتبر لازمة.

وضع السياسات والتوجيهات المحاسبية

٤٢ - إن أبرز الأعمال التي اضطلع بها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مجال وضع السياسات المتعلقة بهذه المعايير كانت ذات صلة بالحقوق الممنوحة لاستخدام المباني، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، وجمع البيانات المالية وفقا لهذه المعايير، على النحو الوارد في الفقرات ٤٣ إلى ٤٨ من هذا التقرير.

الحقوق الممنوحة لاستخدام المباني

٤٣ - إن الأمم المتحدة مشمولة بعدد من الترتيبات الهامة التي تجيز لها شغل مبان بموجب ترتيبات تمنح الحق في استخدامها؛ وفي بعض الحالات، تمنح هذه الحقوق لاستخدام مبان يتشاركها عدد من منظمات منظومة الأمم المتحدة، على غرار مركز فيينا الدولي الذي تتشاركه الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويشار إليها كافة بالمنظمات التي تتخذ من فيينا مقرا لها. وتشجع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على توحيد الطريقة المحاسبية المتطابقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كل منظمات منظومة الأمم المتحدة في سياق الترتيبات التي تمنح الحق في استخدام مبان مشتركة. وتطبيق المعايير المذكورة ليس ملزما حينما يتعلق الأمر بهذه الترتيبات، وتدرك فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة أن ثمة طائفة من الحسابات ستكون متطابقة مع هذه المعايير تراوح بين الحسابات المالية الواردة في الملاحظات المشفوعة بالبيانات المالية وحساب الأصول. ونظر الفريق المعني بتطبيق المعايير في الأمم المتحدة في حالة مركز فيينا الدولي، وأعد، تحت إشراف اللجنة التوجيهية، مقترحا بشأن سياسات محاسبية لاتباعها في هذا الإطار معتبرا أن كشف الحسابات في هذه الملاحظات هي النهج المفضل، ونقل هذا المقترح إلى مجلس مراجعي الحسابات وسائر المنظمات الأطراف في اتفاق مركز فيينا الدولي. وحتى تاريخه، لم تتوافق آراء هذه المنظمات بشأن هذه المسألة التي أصبحت أكثر إلحاحية لأن اليونيدو تعتزم إصدار بيانها المالية المتطابقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأوصى الفريق الفني التابع لفريق مراجعي الحسابات بأن تتفق المنظمات الأطراف في اتفاق مركز فيينا الدولي على رأي بشأن طريقة تسجيل الحسابات المتعلقة بالحق الممنوح لاستخدام مباني هذا المركز.

٤٤ - وكثيرا ما يتضمن اتفاق مركز القوات واتفاق مركز البعثة في عمليات حفظ السلام ترتيبات كثيرة بشأن منح الحق في استخدام المباني؛ واتخاذ قرار يقضي تسجيل الحسابات المتعلقة بالحق الممنوح لاستخدام مباني مركز فيينا الدولي بما يتطابق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيشكل سابقة لطريقة حساب تكاليف هذه الترتيبات التي تبرمها الحكومات المضيفة. وكانت المباحثات بشأن كيفية تسجيل هذه الحسابات دائرة وقت إعداد هذا التقرير.

إعداد الحسابات المالية المتعلقة بالمخطط العام لتحديد مباني المقر

٤٥ - في سياق تهيؤ المنظمة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يتم اعتراض مصاعب كبيرة تتعلق بالمخطط العام لتحديد مباني المقر، من أبرزها كيفية التمييز بين التكاليف التي ينبغي حسابها كنفقات والتكاليف التي ينبغي حسابها كأصول ثابتة. وتقتضي هذه المعايير اعتبار التكاليف المتصلة مباشرة بالبناء دون سواها أصولاً ثابتة، مثل أجور المختصين وتكاليف التصميم وإدارة البناء والحفر والمستشارين الجيولوجيين الفنيين واليد العاملة المباشرة وتحضير الموقع وتفكيك الأجزاء التي أضيفت إلى المبنى، بعد الترميم. كما أن التحسينات الكبرى التي أُدخلت على أماكن العمل المؤقتة المستأجرة ينبغي اعتبارها أصولاً ثابتة لكن فقط خلال فترة الإيجار. وينبغي حساب التكاليف الأخرى، مثل تكاليف الانتقال إلى مكاتب مؤقتة والتكاليف الإدارية وتكاليف التنظيف والطباعة والصيانة، كنفقات كلما تم تكبدها.

٤٦ - وأجرى الفريق المعني بتطبيق المعايير في الأمم المتحدة، بالتعاون مع المكتب المسؤول عن المخطط العام لتحديد مباني المقر وشعبة الحسابات، تحليلاً للمعلومات المالية المتعلقة بهذا المخطط منذ وضعه وحتى عام ٢٠٠٩ وأعد تقريراً عن ذلك، وفصل التكاليف التي ستحسب كنفقات وتلك التي ستحسب كأصول ثابتة، وذلك بما يتفق والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعُرضت نتائج هذا التحليل في البيانات المالية المراجعة الصادرة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

توحيد طريقة عرض البيانات المالية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٤٧ - استجابة لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/64/531)، الفقرة ١٣)، أعد الفريق الأنف الذكر دراسة أخرى عن مدى توحيد البيانات المالية بما يتفق والمعايير المذكورة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. والغرض من النهج الذي اعتمده هذا الفريق استناداً إلى المبادئ التي تقوم عليها هذه المعايير هو تبيان الكيان التابع للأمم المتحدة الذي يتعين عليه تقديم بياناته المالية ومن ثم تحديد مدى "تبعيته" لتعيين مجموعة الكيانات التي ينبغي توحيد بياناتها. وتبين للفريق أن الكيانات التابعة للأمم المتحدة التي يتعين عليها تقديم بياناتها المالية هي تضم جميع أجهزتها الرئيسية، واتضح من نتائج تحديد مدى "التبعية" إلى أن توحيد البيانات المالية لعدد من الأجهزة، بما فيها الصناديق والبرامج، التي يتعين أن تقدم هذه البيانات يمكن إجراؤه طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. غير أن هذا الفريق، إذ ينوه إلى أن هذه المعايير لا تشير إلى مسألة تبيان الكيان الذي يتعين عليه تقديم بياناته المالية، وإلى أن التوجيهات الحالية الواردة في الإطار المفاهيمي الذي أعده المجلس المعني بتطبيق

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تشير إلى أنه يمكن ذكر هذا الكيان في التشريعات أو القواعد أو أي مستندات قانونية أخرى، وإلى أنه يجوز أن يكون الترتيب الإداري بدون أي طابع قانوني، خلص إلى أنه لا يوجد ما يقتضي بشكل واضح توحيد البيانات المالية للأمم المتحدة والكيانات المتصلة بها، بما فيها الصناديق والبرامج، طبقاً للمعايير المذكورة. وإطار التوحيد لا يفصل في الطريقة التي ينبغي تبنيتها، إذ يشمل طائفة واسعة من الخيارات المتاحة للأمم المتحدة والمتطابقة مع المعايير المذكورة. وبناء على ذلك، تعتزم الأمانة العامة أن تبني من السياسات والنهج المشمولة بهذه المعايير أكثرها سهولة على التطبيق. ولذلك، يُقترح على الأمم المتحدة عدم تقديم بيانات مالية موحدة، بل مواصلة الترتيبات الحالية المتمثلة في تقديم البيانات المالية في مجلدات منفصلة طبقاً لهذه المعايير، بما فيها بيانات المجلد الثاني الخاص بعمليات حفظ السلام. وستمضي أيضاً صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في تقديم بيانات مالية منفصلة بموجب الترتيبات السارية حالياً التي تمنحها استقلالية إدارية بولايات ومصادر تمويل مستقلة.

٤٨ - وإن الفريق المذكور، مع إدراكه أن قرار توحيد البيانات المالية متروك للدول الأعضاء، أطلع مكتب الشؤون القانونية على هذا المقترح وطلب منه التحقق مما إذا كان يستتبع أي آثار أو مشاكل قانونية. ورد المكتب على ذلك معرباً عن عدم اعتراضه من الناحية القانونية على الاقتراح الذي قدمه الفريق المذكور ودعا فيه إلى عدم تقديم الأمم المتحدة بيانات مالية موحدة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإلى مضي الصناديق والبرامج وسائر الكيانات المتصلة بها في إعداد البيانات المالية في مجلدات منفصلة طبقاً لهذه المعايير. ويجري التحضير حالياً لإجراء المزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة مع الصناديق والبرامج ومجلس مراجعي الحسابات.

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تدريجياً

٤٩ - لتنفيذ مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اعتمدت استراتيجية تقضي باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بصورة تدريجية على قدر ما يتيحها النظم المعلوماتية الموجودة حالياً في المنظمة وما تجيزه المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. بيد أن الحدود التي تفرضها هذه النظم تجعل هذه التغييرات بالضرورة محدودة. وتتضمن البيانات المالية المراجعة لعام ٢٠٠٩ معلومات إضافية وردت في الملاحظات بشأن المساهمات العينية التي قدمت، بما فيها تلك الواردة بموجب اتفاق مركز القوات واتفاق مركز البعثة، والتعديلات التي أدخلت على سياسة حساب الأصول الثابتة في إطار المخطط العام لتجديد

مباني المقر، وتحديد الخصوم المتعلقة بمستحقات الإعادة إلى الوطن والإجازات غير المستخدمة وذلك على أساس اكتواري.

الخدمات الاستشارية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥٠ - يجري حاليا إعداد بيان بالأعمال التي سيتولاها الخبراء الاستشاريون لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وستركز هذه الأعمال على ما يلي:

(أ) التصديق على صحة السياسات والإجراءات المحاسبية والمبادئ التوجيهية العملية ذات الصلة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) جمع معلومات عن الاستراتيجيات الفعالة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ج) توفير الدعم لإعداد البيانات المتعلقة بالملكات غير المستهلكة والمستهلكة لجعلها متطابقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(د) التحقق من مدى تطابق بيان الوضع المالي الافتتاحي مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(هـ) إعداد دليل محاسبي للمنظمة.

ويُتَظَر من الخبراء الاستشاريين بدء العمل في أوائل عام ٢٠١١، وتستدعي الحاجة الاستعانة بخدماهم حتى تاريخ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أي عام ٢٠١٤.

إعداد مواد التدريب

٥١ - أمضى الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام معظم وقته أثناء النصف الأول من الفترة المشمولة بالاستعراض للانتهاء من إعداد مواد التدريب على هذه المعايير، التي ستوضع في تصرف منظمات منظومة الأمم المتحدة. وعلى غرار ما تقدم في الفقرة ٢٢ أعلاه، أعد الفريق ١٨ درسا تدريبيا أرسلت إلى هذه المنظمات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

دال - التعاون مع القيمين على مشروع أوموجا

التصميم الرفيع المستوى لمشروع أوموجا

٥٢ - تعاون فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تعاوناً تاماً مع الفريق المالي التابع لمشروع أوموجا لتصميم نظام تخطيط الموارد في المؤسسة

تصميماً رفيع المستوى، للتأكد من أن المعايير المذكورة أصبحت جزءاً مما سوف "يصبح عمليات" للنظام الجديد. وتشمل هذا التعاون عقد عدة حلقات عمل مشتركة حضرها عدد كثيف من أصحاب الشأن، كان أولها حلقة العمل التي عُقدت لكبار الموظفين الماليين في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ وركزت على التصديق بشكل أولي على مقترح قدمه الفريق المالي المشترك التابع لمشروع أوموجا والفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بشأن التصميم الرفيع المستوى "المقرر" لمشروع أوموجا ومقتضيات تطبيق المعايير المذكورة. واستفيد من حلقة العمل هذه لإطلاع الحضور على التقدم المحرز في مجال اعتماد المعايير المذكورة ولحث هذه المجموعة البارزة من أصحاب الشأن على مواصلة دعمهم للانتقال إلى نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٥٣ - وفي مرحلة لاحقة، عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٠ حلقة عمل امتدت أسبوعين، أعقبها حلقة عمل أخرى امتدت أسبوعاً واحداً عُقدت في جنيف. وأثر ذلك عن إعداد مقترح بشأن شكل البيانات المالية المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وصياغة عدد من السياسات المحاسبية المتطابقة مع هذه المعايير وجدول للحسابات المخصصة للمساعدة على إعداد البيانات المالية المتطابقة معها. وفي سياق حلقات العمل المشتركة بين الفريقين المذكورين، اقترح أيضاً إطار أولي لمجموعة من العلامات الترميزية، والمعلومات التفصيلية المستمدة من عملية معالجتها المباشرة والتي يقوم عليها إعداد البيانات المالية والإدارية في إطار برمجيات SAP. وسيخضع هذان المقترحان لمزيد من التطوير ويتوقع إقرارهما في خريف عام ٢٠١٠ مع مجموعة أوسع من الخبراء في هذا الموضوع.

٥٤ - وفي ضوء آخر تاريخ وارد في مشروع أوموجا لتزويد المنظمة بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة ألا وهو نهاية عام ٢٠١٣، وتوقف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على اعتماد هذا النظام على صعيد المنظومة ككل، غير القيمون على مشروع تطبيق هذه المعايير تاريخ إصدار المجموعة الأولى من البيانات المالية المتطابقة معها ليصبح عام ٢٠١٤. ومن ضمن التحديات التي ستواجهها الأمم المتحدة في الفترة التي تنطلق أثناءها المرحلة التجريبية الأولى من اعتماد هذه البرمجيات في عام ٢٠١١ حتى تاريخ اعتمادها ككل بحلول نهاية عام ٢٠١٣، إصدار بيانات مالية تقوم على مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية. وستواصل المنظمة أثناء فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية السارية حالياً، أي المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وستكون فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ التي سيتم فيها الانتقال إلى المعايير الجديدة فترة عصيبة، إذ ستنجم مشاكل إضافية بسبب استخدام بعض المكاتب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبعضها الآخر

المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وبما أنه يتعين اتباع السياسات المحاسبية نفسها في إعداد البيانات المالية في جميع المكاتب في المنظمة، ستلجأ شعبة الحسابات وفريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بالتعاون مع الفريق المعني بمشروع أوموجا، إلى استحداث آلية للمكاتب التي تكون قد اعتمدت نظام أوموجا أثناء الفترة الانتقالية، تمكنها من إصدار تقاريرها بما يتفق والمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك لمساعدتها على التهيؤ لإصدار بياناتها المالية بما يتفق وهذه المعايير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥٥ - أما بالنسبة للبيانات المالية الخاصة بعمليات حفظ السلام، فتتمثل الخطة الحالية في إصدار أول مجموعة منها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وسيُبحث مدى جدوى إصدار البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وفقا لهذه المعايير، مع الأخذ في الاعتبار أنه من المقرر الانتهاء من اعتماد نظام أوموجا في بعثات حفظ السلام في الربع الثاني من عام ٢٠١٣.

هاء - تقديم المعلومات والتدريب

تقديم المعلومات

٥٦ - إن فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إدراكا منه أن نجاح أي مشروع للتغيير واسع النطاق يتوقف على عدة أمور منها تقديم معلومات دقيقة عنه، فتح قنوات جديدة لتقديم المعلومات. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أطلق منشورا فصليا على الإنترنت بعنوان "The IPSAS InSight"، يوفر معلومات عن التقدم الذي يشهده اعتماد هذه المعايير في الأمم المتحدة، ويرد على أسئلة كثيرا ما يطرحها الموظفون عن المشروع. ويشكل هذا المنشور أيضا وسيلة لاكتساب معارف نظرية، إذ من المتوقع أن يتضمن كل عدد منه مقالة عن موضوع فني عن المحاسبة.

٥٧ - إضافة إلى ذلك، عُقدت جلسات إعلامية عديدة مخصصة لأصحاب الشأن الرئيسيين بغرض إطلاعهم على آخر المستجدات وإبلاغهم ملتزمين بالمشروع. وخُصصت هذه الجلسات للجنة الإدارة وكبار الموظفين الإداريين وكبار موظفي المشتريات وكبار المديرين في إدارة الخدمة الميدانية وموظفي اللوجستيات والمسؤولين عن إدارة الممتلكات واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة والمسؤولين عن التدريب والموظفين التنفيذيين والموظفين المعنيين بشؤون الميزانية وكبار موظفي المالية.

التدريب

إطلاق التدريب عن طريق الإنترنت في الأمم المتحدة

٥٨ - أُطلق التدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن طريق الإنترنت في الأمم المتحدة رسمياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويرمي أول درس من الدروس التدريبية إلى التوعية بهذه المعايير في حين أن الدروس التدريبية الستة الأخرى مخصصة لتطوير مهارات نظرية تطبق على الصعيد العملي، وهي تشمل المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه المعايير، وطريقة حساب الممتلكات، والأصول الثابتة، والموجودات، ومستحقات الموظفين، وعقود الإيجار، والاعتمادات، وخصوم الوحدات، وأصول الوحدات. وتم تشجيع كل الموظفين الإداريين على تلقي الدرس التدريبي الأول الذي يقدم معلومات عامة عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على أن يأخذ الدروس التدريبية الستة المتبقية مختلف مجموعات الموظفين المتخصصين، كل بحسب احتياجاته. ويشهد التدريب نجاحاً إذ صدر نحو ٣٣٠٠ شهادة عن طريق الإنترنت لموظفين أكملوا الدروس التدريبية بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٠.

وضع خطط لتوفير التدريب تحت إشراف مدرسين

٥٩ - تدعو استراتيجية التدريب في الأمم المتحدة إلى توفير الدروس التدريبية التي يتحكم بها متلقيها كما يشاء عبر ما يقدم منها على الإنترنت وذلك أثناء المراحل الأولى من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإلى توفير الدروس التدريبية تحت إشراف مدرسين في تاريخ قريب من تاريخ تطبيق هذه المعايير. وأعدت خطة لتوفير دروس تدريبية تحت إشراف مدرسين، من المقرر أن تبدأ في الربع الأول من عام ٢٠١١. وسيجري استقصاء بشأن التدريب لاختيار الموظفين المحددين الذين ينبغي تدريبهم ولبلورة الترتيبات المتعلقة بالدروس التدريبية التي ستوفر في مراكز إقليمية مختارة.

وضع خطط لتوفير التدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبرمجيات SAP

٦٠ - على نحو ما ورد في التقرير المرحلي الأول المتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/62/806)، تدعو استراتيجية التدريب على هذه المعايير إلى إدراج جوانب من هذه المعايير في برامج التدريب على نظام تخطيط الموارد في المؤسسة ولدى توفير هذه البرامج. وهذا جهد سيشارك فيه الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والفريق المعني بمشروع أوموجا. وبما أن هذه المعايير ستطبق بالتزامن مع اعتماد مشروع أوموجا، فستواء استراتيجيات التدريب باتساق مع برامج التدريب الشاملة في المنظمة، مما سيؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم. وأخذت اللجنة التوجيهية المعنية بتطبيق المعايير

المحاسبية الدولية للقطاع العام علما بطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/64/531، الفقرة ١٢) كفالة قيام الفريق المعني بمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة والفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بتنسيق أعمالهما في هذا الصدد، وطلبت وضع خطط مفصلة لهذا الجهد المشترك.

واو - مستوى النفقات

٦١ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠ على توفير الموارد اللازمة لبدء عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة. ويعرض الجدول أدناه موجزا للمبالغ التي أنفقت على مشروع تطبيق هذه المعايير لفترتي السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والاعتماد الأولي المخصص لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والنفقات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠، حسب مصدر التمويل.

اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة ٢٠١١-٢٠٠٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق الميزانية العادية	٢٠٠٧-٢٠٠٦ النفقات	٢٠٠٩-٢٠٠٨ النفقات	٢٠١١-٢٠١٠ الاعتمادات الأولية	٢٠١١-٢٠١٠ النفقات حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠ ^(أ)
الوظائف	٣٧٠,٤	١ ٢٧٠,٦	١ ١٧٩,٧	٢٩١,٨
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	٦٦٢,٦	٠,٤
الخبراء الاستشاريون	-	-	٤٩٠,٨	-
السفر	١٠,٢	٤٦,٦	١٥٦,٣	٥٦,٦
الخدمات التعاقدية	١٦,٤	٠,٣	٦٠٨,٦	١٢,٥
نفقات أخرى	١٠,٩	٢٤,٢	٢٣,٧	-
الباب ٢٨ بء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٤٠٧,٩	١ ٣٤١,٧	٣ ١٢١,٧	٣٦١,٣
الباب ٣١، الأنشطة المشتركة التمويل	٤٢٧,١	٧٣٢,٢	٤١٧,٩	١٠٤,٠
مجموع النفقات من الميزانية العادية	٨٣٥,٠	٢ ٠٧٣,٩	٣ ٥٣٩,٦^(ب)	٤٦٥,٣
حساب دعم عمليات حفظ السلام				
المساعدة المؤقتة العامة	٣٢٤,٢	٥٤٧,٦	٧٥٤,١	١٩١,٦
الخبراء الاستشاريون	-	-	٢ ٠٣٤,١	-
السفر	-	٢,٦	٢٨٤,٩	٥,٢
مجموع النفقات من حساب دعم عمليات حفظ السلام	٣٢٤,٢	٥٥٠,٢	٣ ٠٧٣,١^(ج)	١٩٦,٨
الاجموع الكلي	١ ١٥٩,٢	٢ ٦٢٤,١	٦ ٦١٢,٧	٦٦٢,١

(أ) نفقات تقديرية.

(ب) تمثل الاعتمادات الأولية وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢٤٤/٦٤ ألف - جيم.

(ج) تمثل الاعتماد التناسبي للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، والاعتماد المخصص لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ والمبلغ التناسبي للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

رابعا - الإجراءات التي ينبغي للجمعية العامة اتخاذها

٦٢ - يُطلب من الجمعية العامة أن تحيط علما بهذا التقرير.

منظمات الأمم المتحدة: التواريخ التي حددتها لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية
للقطاع العام، كما كانت عليه حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠

المنظمة	التاريخ
١ - برنامج الأغذية العالمي (اعتمد)	٢٠٠٨
٢ - منظمة الطيران المدني الدولي	٢٠١٠
٣ - المنظمة البحرية الدولية	٢٠١٠
٤ - الاتحاد الدولي للاتصالات	٢٠١٠
٥ - منظمة الصحة للبلدان الأمريكية	٢٠١٠
٦ - اليونسكو	٢٠١٠
٧ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	٢٠١٠
٨ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية	٢٠١٠
٩ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٢٠١٠
١٠ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٢٠١١
١١ - الاتحاد البريدي العالمي	٢٠١١
١٢ - منظمة الأغذية والزراعة	٢٠١٢
١٣ - منظمة العمل الدولية	٢٠١٢
١٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٠١٢
١٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٠١٢
١٦ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢٠١٢
١٧ - اليونيسيف	٢٠١٢
١٨ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٠١٢
١٩ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الأونروا	٢٠١٢
٢٠ - منظمة الصحة العالمية	٢٠١٢
٢١ - الأمم المتحدة	٢٠١٤
٢٢ - منظمة السياحة العالمية	٢٠١٤